

Distr.
GENERAL

A/41/374/Add.3
E/1986/109/Add.3
10 October 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٦
البند ١٩ من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الجمعية العامة
الدورة العادية والأربعون
البند ٨٠ (١) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية :
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها
منظمة الأمم المتحدة

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

مذكرة من الأمين العام

إضافة

١ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ هيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، حيثما أمكن ، إلى موافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٦ ، والجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، وقت الاضطلاع بالاستعراض الشامل للأنشطة التنفيذية في إطار السياسة العامة لسنة ١٩٨٦ ، بارائتها بشأن تطبيقها العامة على نطاق المنظومة ، التي تمت الأنشطة التنفيذية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ وفي القرار ٢١١/٣٨ .

٢ - وعرضت في الوثيقة A/41/374 و Add.1 و Add.2 المعلومات المقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ومؤسسة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة ، والاتحاد البريدي العالمي ، والاتحاد الدولي للموامالت السلكية واللاسلكية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٣ - وتحتضن هذه الاضافة معلومات مقدمة من المؤسسات التالية استجابة للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في الفقرة ٩ من القرار ٢١١/٤٠ :

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

المنظمة البحرية الدولية

المندوب الدولي للتنمية الزراعية

٤ - وقدم ممثل البنك الدولي معلومات استجابة للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في بيان أدلّ به ممثله في جلسة عقدها اللجنة الثالثة (البرنامج والتنسيق) التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وذلك أثناء النظر في البند ١٩ .

٥ - واسترجع انتباه لجنة سياسات وبرامج المعونة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في دورتها الحادية والعشرين المعقودة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٦ إلى قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٠ . وأحاطت اللجنة علمًا بمحطويات القرار كما هي واردة في التقرير السنوي المقدم من اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس منظمة الأغذية والزراعة ، ومجلس الأغذية العالمي . ومن المتوقع اجراء مزيد من المناقشات خلال دورة الربيع التي ستعقدها لجنة سياسات وبرامج المعونة في عام ١٩٨٧ فيما يتصل بالتقدير السنوي للمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي و بتقرير اللجنة عن أنشطة برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٨٦ .

٦ - وذكر برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية أنهما سيقدمان المعلومات المطلوبة في القرار ٢١١/٤٠ في عام ١٩٨٧ ، نظراً لأن هويتهما الإداريتين لا تتعقدان في عام ١٩٨٦ . وستعالج الهيئة الإدارية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المسائل المشار إليها في القرار ٢١١/٤٠ في اجتماعها المقرر عقده في شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ .

مرفق

معلومات قدمتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦]

تُرد المعلومات السابقة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مرفق الوثيقة A/41/374 . وفي المقرر ٣٢٠ (د - ٢٢) بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، رجا مجلس التجارة والتنمية من الأمين العام لمؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يدعو الدول الأعضاء إلى التعليق على المسائل المتعلقة بالسياسة على ما ورد في الوثيقة TD/B/L.792 ، ورجا من أمانة الأونكتاد أن تجمع هذه التعليقات وترملها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ ، إلى جانب التعليقات التي أدلّى بها بشأن هذا الموضوع خلال الدورة الثانية والثلاثين للمجلس . وتُرد ملخصات المداولات التي أجرأها المجلس في دورته الثانية والثلاثين بشأن هذه المسألة في الوثيقة TD/B/1096 . وبحلول ٣٧ آب / أغسطس ١٩٨٦ ، تلقى الأمين العام للأونكتاد ردودا خطية من ١٢ دولة من الدول الأعضاء . واتخذت الردود الواردة من بورما والسويد وفنلندا ومدغشقر في الآسماں شكل الإعراب عن الشكر . وتُرد أدناه مقتطفات من الردود الواردة من الدول الثمانى المتبقية أو موجزات لهذه الردود .

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي يفلطع بها داخل الأونكتاد تتسم بأهمية خاصة لأنها ذات طابع محدد وترمي إلى حل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية في ميدان التجارة . وهذه المشاكل تزداد حدة في ظل الاحوال السائدة اليوم ، وهي تتميز باردياد القيود المفروضة على التجارة والحوالات الموقعة أمامها وينبغي أن ينظر إليها في ضوء الأزمة المالية التي تعانيها منظومة الأمم المتحدة بأسراها . ومن شأن ذلك أن يشجع على البحث عن نهج جديدة تجاه المسائل المتعلقة بالتدابير التمويلية فيما يتصل بالتجارة وبزيادة فعالية تلك التدابير .

إن مشكلة محدودية الموارد المكرمة لانشطة التنفيذية من أجل التنمية يمكن حلها بفعالية بتقليله سباق التسلح ، ونزع السلاح ، وبإتاحة قدر من الموارد المفروج عنها عن طريق ، في جملة أمور ، قنوات منظومة الأمم المتحدة ، وذلك لاستخدامها في حل بعض المشاكل الاجتماعية والعلمية والتقنية والمشاكل الاقتصادية الرئيسية في ميدان التجارة .

وفي ظل ظروف الأزمة المالية القائمة ، يرى الاتحاد السوفياتي أن مما له أهمية خاصة أنه ينبغي إيجاد رابطة بين استعراض مشاكل التنمية الاقتصادية في الميدان التجاري وتنفيذ بعض البرامج المحددة في هذا الميدان وبين بعض المبادئ والمقررات الأساسية التي اتخذها الاونكتاد ، بالصيغة التي عززت بها ، بصفة خاصة ، في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، وبالاحترام غير المشروط لمبدأ العالمية .

ويرى الاتحاد السوفياتي أنه ينبغي في الانشطة التنفيذية التي ينطليع بها الاونكتاد أن تركز على زيادة مساهمة المنظمة في إقامة نظام للأمن الاقتصادي الدولي من شأنه أن يرسى دعائم موضوع بها لتطوير التعاون المتبادل الفوائد بين جميع البلدان على قدم المساواة ، وفي جملة أمور ، بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، وذلك فيما يتعلق بإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي وعادل ، وبتعزيز الشقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبتنشيط الجهود المبذولة فيما يتصل بالجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح .

وفيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وبصفة خاصة ، تبادل الموظفين المؤهلين فيما بينها ، يتخذ الاتحاد السوفياتي موقف التفهم تجاه هذه العملية ويقوم ، من ناحيته ، بتقديم مساعدة فعالة في مجال التدريب وزيادة التدريب للعمال الوهرة من ينتمون إلى تلك البلدان .

استراليا

المساهمات المقدمة من استراليا إلى المنظمات المتعددة الأطراف هي مساهمات غير مشروطة في الأساس . وبصفة عامة ، في حين تعتقد استراليا في قيمة زيادة استخدام قدرات البلدان النامية من قبل هيئات الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات العاملة في ميدان الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، فهي تؤيد كذلك النظام الراسخ المتمثل في عروض المناقصات التنافسية الدولية الذي دعت إليه برامج الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون التقني والتنمية .

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

تعلق حكومة جمهورية المانيا الاتحادية أهمية كبيرة على زيادة فعالية وتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بما في ذلك زيادة الارتفاع بقدرات وخدمات البلدان النامية . وهي لذلك تود أن تقترح على الاونكتاد أن يبدي تعليقات على هذه الجوانب من جانب التعاون التقني . وسوف ترحب ترحيبا خاما بأية تفاصيل عن التنسيق بين الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وعن التقسيم القطاعي وذى الملة بالمشاريع للعمل والتعاون مع مركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة البحرية الدولية . وما يهمنا أن يتضمن تقرير الاونكتاد المشار إليه آنفا والمقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إشارة إلى المجالات التي وجد فيها تداخل في الأنشطة مع أنشطة هيئات أخرى داخلة في منظومة الأمم المتحدة . وسيترك لهذه الهيئات فرادي أن تشرح الأسباب التي تجعل أن من المفروض أن تبقى على بعض المسائل التي تدخل في إطار جوانب محددة في مجالات مختلفة ، ولكنها تظهر بصورة تتيح امكانية ازداج ملخص الجهد المبذول في ميدان معين من ميادين عمل الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة ، مثلا ، إلى حالات التداخل في مسؤوليات الاونكتاد والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، مما أدى إلى إعادة مناقشة مواضيع سبق مناقشتها .

بنما

هناك ما يدعو إلى تعزيز عمل بعض المنظمات الإقليمية ، مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية بوصفهما مركزي تنسيق إقليميين معنيين بالتحفيظ التقني والإدارة . وينبغي لهاتين الهيئتين تجاوز مجال التنسيق إلى تأليف نواة للبرمجة ولقرار تدابير التعاون التقني والى تخصيص الأموال والاضطلاع ببعض مهام المتابعة والتقييم .

وفيما يتعلق بالاشتراك في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، يرى معهد بنما للتجارة الخارجية أنه ينبغي ، بالإضافة إلى توفير الاعتمادات اللازمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، أن تقوم هاتان الهيئتان بإعطاء أولوية لخبراء أمريكا اللاتينية الملحقين بالمؤسسات الوطنية كي يتسلّم أن يعهد إليهم بمهمة وضع البرامج والمشاريع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في المنطقة . ويمكن إنجاز ذلك عن طريق ما يلى :

(ا) ترويج وتمويل المشاريع بهدف تعزيز مراكز تنسيق التعاون التقني بين بلدان المنطقة ؛

(ب) تقديم الدعم من قبل معهد بينما للتجارة الخارجية الى أي مشروع محدد يغطي الى انشاء وادارة الوحدة المقترنة المعنية بادارة وتخطيط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتي تكون ملحقة بمنظمة اقليمية مثل النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

بولندا

ترى حكومة بولندا أن الانشطة التنفيذية التي يضطلع بها الاونكتاد هي من أهم أهداف هذه المنظمة . فهذه الانشطة ترمي الى تحقيق التنمية بالنسبة للأسرة العالمية بكل ، نظرا للطابع العالمي للأونكتاد ، ولنطاق اهتمامه ، والتزامه بالتنمية التي تهدف الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة في البلدان النامية .

وترى بولندا أن الانشطة التنفيذية التي يضطلع بها الاونكتاد إنما يتم الاطلاع بها لتحقيق أهداف مثل عالمية المشاركة ، والتعاون واحترام سيادة الدول التي تتلقى المساعدة . وينبغي لهذه الانشطة أن تسهم في توزيع نطاق التعاون الاقتصادي الدولي ، وزيادة قدرات البلدان النامية على الاشتراك في هذا التعاون ، وتعزيز الشقة بين جميع البلدان .

وترى بولندا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أهم وأناسب وسيلة للتعاون التقني المتعدد الأطراف . ومن ثم ينبغي توخي العناية في تفصيل المساعدة المقدمة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحاجات المحددة والمتحورة للبلدان المستفيدة . كما ينبغي اثراك البلدان المستفيدة المعنية في مرحلة وضع الأولويات الإنمائية وكذلك في تنفيذ البرامج والمشاريع التقنية ، على حد سواء . وينبغي اعتبار المساعدة التقنية الثانية ، أيا كانت أهميتها ، على أنها تدبير مساعد للمساعدة المتعددة الأطراف .

وينبغي تكريم معظم موارد الانشطة التنفيذية لاقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض الأخرى . بيد أنه لا ينبغي لهذا التدبير أن يحول دون امكانية تخصيص بعض الموارد لدعم احتياجات محددة للبلدان ذات الدخل المتوسط ، نظرا لعالمية الاونكتاد ، وبذلك يتم الاسهام في التعجيل بتنمية المجتمع الدولي بأسره .

وبصفة عامة ينبغي تقييم الانشطة التنفيذية التي ينطليع بها الاونكتاد بصورة ايجابية . بيد أنه يوجد مجال كبير لتحسينها . فاولا ، من المستصوب ، بالنظر الى الافتقار النسبي للموارد ، تركيز مزيد من الانشطة التنفيذية في بعض مجالات الاولوية . وثانيا ، توجد حاجة الى زيادة تحسين وتنسيق الانشطة التنفيذية على الصعيدين المتعدد الاطراف وال الثنائي وبين مؤسسات الامم المتحدة بغية تجنب حالات التداخل . وثالثا ، يجب اطلاق الانشطة التنفيذية بطريقة يولى فيها الاعتبار الواجب لخبراء مختلف مجموعات البلدان . وهذا التحسين ، الذي تحقق فعلا من ناحية جزئية ، يمكن أن يسهم في زيادة فعالية الانشطة التنفيذية التي ينطليع بها الاونكتاد .

ويكفل الاونكتاد على انشطة تنفيذية في عدة مجالات . ومن المعتقد أن من بين أهم هذه الانشطة ، تلك التي تسهم في تنمية أقل البلدان نموا والأنشطة التي لها أثر انمائى مباشر ، مثل الانشطة التنفيذية المتمللة بنظام الافضليات المعمم . بيد أنه ينبغي التشديد على أن هنالك انشطة تنفيذية يمكن أيضا أن تكون لها أهمية كبيرة في المستقبل هي الانشطة المضطلع بها في ميدان التكنولوجيا والممارسات التجارية التقليدية . وعلى المدى البعيد يمكن للأنشطة التنفيذية المضطلع بها في الميدانين المذكورين أن تسهم في التنمية القائمة على التصدير وفي تحسين فرص الوصول الى أسواق البلدان ذات الاقتصاد السوقي بالنسبة للعديد من البلدان المهمة ، وبذلك تسهم في تنمية المجتمع الدولي بأمره .

النمسا

استنادا الى تجارب النمسا وال المعلومات التي تلقتها ، فإنه يجرى إشراك السلطات المحلية للبلدان النامية في الحلقات الدرامية والبعثات القطرية . وبنفس القدر يجري تدبير خبراء من البلدان النامية للمشروع المتعلق بتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تطبيق نظام الافضليات المعمم .

هندوراس

إن من الضرورة الملحة أن تتخذ منظومة الامم المتحدة تدابير لتحقيق الانتفاع الوطني والمتمثل بالموارد المتاحة بغية توفير التمويل الكافي لانشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإدماج المرأة في عملية التنمية ولمساعدة هذه البلدان على تطوير قدراتها فيما يتعلق بتقسيم المشاريع .

البيان

تسلم حكومة اليابان تسلیماً تاماً بـأن الـاـنـشـطـةـ التـنـفـيـذـيـةـ التيـ يـخـطـلـ بـهـاـ فيـ إـطـارـ منـظـومـةـ الـأـمـ الـمـتـحـدـةـ منـ أـجـلـ التـنـمـيـةـ تـؤـدـيـ دـورـاـ هـامـاـ فـيـ التـنـمـيـةـ الـاقـتصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ لـلـبـلـدـانـ النـامـيـةـ ،ـ وـهـيـ تـرـىـ أـنـهـ يـنـبـغـيـ تـنـفـيـذـ هـذـهـ الـاـنـشـطـةـ بـطـرـيـقـةـ فـعـالـةـ تـؤـدـيـ إـلـىـ دـعـمـ جـهـودـ العـوـنـ الذـاتـيـ الـتـيـ تـبـذـلـهاـ الـبـلـدـانـ النـامـيـةـ .ـ وـتـدـعـوـ الـيـابـانـ إـلـىـ تـطـوـيرـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ بـوـمـفـهاـ أـهـمـ أـسـارـ لـلـتـنـمـيـةـ الـوطـنـيـةـ ،ـ وـتـلـقـيـ أـهـمـيـةـ كـبـيرـةـ عـلـىـ الـمـداـواـتـ الـتـيـ مـتـجـرـىـ عـلـىـ صـعـيدـ مـجـلـسـ اـدـارـةـ بـرـنـامـجـ الـأـمـ الـمـتـحـدـةـ هـذـاـ الـعـامـ فـيـماـ يـخـتـمـ بـتـطـوـيرـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ .ـ

ونظراً لأهمية الأنشطة التنفيذية المفطوع بها من أجل التنمية ظلت حكومة اليابان تزيد باطراد المساهمة التي تقوم بها في الاعتمادات التي يخصصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمثل هذه الأنشطة ، بالرغم من المعوقات المالية الحالية ، وسوف تستمر في بذل قصارى جهدها في هذا الصدد . ولقد أصبحت أكثر المشاكل الحاجة هي مشكلة تحديد أفضل طريقة للانتفاع بالموارد المحدودة المتاحة على نحو فعال ومناسب . لذلك يتوقف مسار الأنشطة التنفيذية التي تتطلع بها منظومة الأمم المتحدة على مدى النجاح في استخدام الموارد استخداماً فعالة . وإنه ينبغي ليبن فقط على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإنما أيضاً على سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستجيب لهذه المهمة وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣١٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ . وفي هذا الصدد ينبغي أن يكون تنسيق الأنشطة التنفيذية أهم مسألة تبحث بعمق أثناء الاستعراض الشامل للأنشطة التنفيذية التي سيجري في عام ١٩٨٦ .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[۲۷] حزیران / یونیک ۱۹۸۶

في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته الثالثة والثلاثين المقرر التالي :

١٧/٨٦ - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن مجلس الإدارة

اذ يستجيب لقرار الجمعية العامة ٢١١٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ الذي دعت فيه الجمعية ، في جملة امور ، مجالس ادارة مؤسسات منظومة الامم المتحدة الى موافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بآرائها بشأن قضايا السياسات المتتبعة على نطاق المنظومة والتي تؤثر في الأنشطة التنفيذية ،

وإذ يحيط علما بقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ،

وإذ يشير الى قراري الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د ٢٥-٢) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر بشأن كفاية جهاز الامم المتحدة الإنمائي و ٣٤٠٥ (د ٣٠-٢) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن الابعاد الجديدة في مجال التعاون التقني ،

وإذ يدرك الاشر الإيجابي الشامل لما تقوم به منظومة الامم المتحدة من أنشطة تنفيذية على تنمية البلدان النامية وإذ يضع في اعتباره تزايد احتياجات هذه البلدان ،

وإذ يشدد على ضرورة تحسين فعالية وكفاية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تتطلع بها منظومة الامم المتحدة .

١ - يعرب عن قلقه بسبب انخفاض حصة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في مجموع نفقات التعاون التقني لمؤسسات منظومة الامم المتحدة التي تتطلع بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ؛

٢ - يؤكد من جديد الدور الرئيسي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويل أنشطة التعاون التقني من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة ، ويشدد على ضرورة تزويد البرنامج بمزيد من الموارد الملائمة للقيام بدوره ؛

٣ - يؤيد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتزايد ومسؤولياته ، المتزايدة في مجال تنسيق المساعدة التقنية داخل منظومة الأمم المتحدة ويناشد منظومة الأمم المتحدة أن توفر مزيداً من الاهتمام لتعزيز القدرة التنسيقية لدى الحكومات المتلقية ؛

٤ - يسترعي انتباه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الآراء التالية بشأن القضايا ذات الأهمية في إطار الاستعراض الذي يتم كل ثلاث سنوات لأنشطة التنفيذية من أجل التنمية :

(أ) ينبعى لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل ، بقيادة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، اتباع استراتيجية منسقة ومتراقبة في صد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لكي تستخدم أساساً لعمل طويل الأجل لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية ؛

(ب) يقدم الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات ، الذي يتالف من ممثلين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وصندوق الأمم المتحدة لأنشطة السكانية وبرنامج الأغذية العالمي ، مثلاً إيجابياً للتعاون ينبعى تشجيعه ؛

(ج) ينبعى تعزيز دور ومسؤولية منسقي الأمم المتحدة المقيمين في الميدان على الشحو الذي حدد قرار الجمعية العامة ١٩٧/٢٢ المؤرخ في ٣٠ كانو الأول/ديسمبر ١٩٧٧ وذلك من أجل المساعدة على تحقيق مزيد من الترابط والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة والاستجابة البناء لطلبات حكومات البلدان المضيفة بالقيام بدور تنسيقي أوسع نطاقاً في الحالات المناسبة ؛

(د) ينبغي تعزيز التعاون بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة في مجال البرمجة المشتركة لأنشطة التعاون التقني التي تتطلع بها منظومة الامم المتحدة وذلك لتحسين كفاءة وفعالية تنفيذ المشاريع بما يتبع الاستفادة على نحو أفضل من الموارد ؛

(هـ) ينبغي أن تكون الوكالات المنفذة مسؤولة على نحو كامل عن الوفاء بالتزاماتها تجاه برنامج الامم المتحدة الإنمائي في تنفيذ المشاريع التي يمولها البرنامج ؛

(و) يمكن أن توفر عمليات المسح الشاملة لاحتياجات التعاون التقني إطاراً مفيدة لأنشطة التعاون التقني دعماً لاستراتيجية التنمية والأهداف الإنمائية التي اعتمدتها البلدان النامية ؛

(ز) ينبغي للحكومات والوكالات المتخصصة أن تنظر في استخدام البرنامج القطري لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي كآلية مناسبة لتشجيع اعتماد نهج أكثر ترابطاً وتنسقاً في أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها جهاز الامم المتحدة الإنمائي ؛

(ح) ينبغي لأجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذاتصلة المشاركة في الأنشطة التنفيذية أن توافق بذلك ما في وسعها من جهود لتبسيط إجراءاتها بغية ضمان صرامة تنفيذ الأنشطة التي يمولها برنامج الامم المتحدة الإنمائي ؛

(ط) ينبغي اتخاذ تدابير مناسبة لتوسيع نطاق التوزيع الجغرافي لعمليات الشراء التي تقوم بها أجهزة وهيئات منظومة الامم المتحدة التي تشارك في الأنشطة التنفيذية وذلك من خلال جملة أمور منها تحسين استخدام مصادر الإمدادات من البلدان النامية والبلدان المانحة التي لا تستخدم مصادرها على نحو كامل ؛

(ي) تنبغي موافقة بذلك الجهود لتنسيق الإجراءات التنفيذية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة قدر المستطاع ، في مجالات مثل عرض المشاريع ، ورصد الأنشطة ، والتقييم ، والشراء ؛

(ك) تنبغي الاستفادة ، حيثما أمكن ، من المدخلات والخبرات الفنية الوطنية والإقليمية في تنفيذ المشاريع ؛

(ل) ي ينبغي اتخاذ التدابير الالزمة من أجل تسهيل نقل المهارات إلى البلدان النامية ؛

(م) ي ينبغي بذل الجهد لتعزيز الحوار والتفاعل اللازمين بين مجالى الادارة ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل ضمان عدم التعارض بين القرارات التي تتبعنها هيئات السياسة العامة المركزية والقطاعية ؛

(ن) ي ينبغي لمنظومة الامم المتحدة أن تعمل على تشجيع التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية وتعزيزه ودعمه امتناعاً لجميع المقررات ذات الصلة المتخذة في هذا الشأن ، ولاسيما خطة عمل بوبوينس ايروس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، وذلك لإتاحة الفرصة لهذا البعد الهام من أبعاد التعاون كي يؤدي دوره على نحو كاف في دعم التنمية ؛

(و) ي ينبغي للأمين العام أن ينظر في مزيد من التدابير لتعزيز ترابط العمل ، وزيادة فعالية البرامج وتعبئة موارد متزايدة لأنشطة الامم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية ؛

- ٥ - يرجو من مدير البرنامج أن ينقل هذه الآراء والاهتمامات في العرض الذي سيقدمه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يعد مذكرة موجزة عن المعلومات الأساسية بشأن هذه القضايا ، وذلك وفقاً لسياسات مجلس الادارة ، بغية المساعدة في مداولات الجمعية العامة ونتائجها .

مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

[١٦ ايار/مايو ١٩٨٦]

في ١٦ ايار/مايو ١٩٨٦ ، اعتمدت لجنة المستوطنات البشرية في دورتها التاسعة القرار التالي :

... . . .

١٩٨٦ ز

١٤٩ - الاستعراض الشامل لسياسة الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن لجنة المستوطنات البشرية ،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٧١/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ عن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، وخاصة إلى قرار الجمعية ٢١١/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي رجت فيه الجمعية العامة من الهيئات الحكومية الدولية موافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بآرائها بشأن قضايا السياسة على نطاق المنظومة التي تمنى الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ،

وإذ تضم في اعتبارها ولية اللجنة بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بوصفها الهيئة الحكومية الدولية التي تتطلع بمسؤولية محددة عن توجيه السياسة العامة وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان المستوطنات البشرية ،

وإذ تعرف بأن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية توفر دعماً بالغ القيمة للبلدان النامية في وضع ووضع وتنفيذ برامج المستوطنات البشرية كجزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ،

وقد استعرضت قضايا السياسة على نطاق المنظومة التي تمنى الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، كما هي محددة في قراري الجمعية العامة ١٧١/٣٨ و ٢١١/٤٠ ،

١ - تعمد البيان المتعلق بمسائل السياسة العامة التي تؤثر في الانشطة التنفيذية من أجل التنمية المرفق بهذا القرار ،

٢ - ترجو من المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إحالة هذا القرار ، مشفوعاً بالمرفق ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ ، بوصفه مساهمة اللجنة في الاستعراض الشامل لسياسة الانشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي سيقوم به المجلس في تلك الدورة .

مرفق

بيان بشأن مسائل السياسة العامة التي تؤثر
في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

١ - تسلم اللجنة بأهمية زيادة الاستفادة من قدرات البلدان النامية في تنفيذ برامج ومشاريع المستوطنات البشرية عن طريق اشراك الخبراء الوطنيين واستخدام المصادر المحلية لشراء المواد والمعدات والخدمات ، ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . والادوات الرئيسية التي تكفل النجاح في استخدام وتطبيق هذه المفاهيم هي الارادة السياسية والهيئات المنشأة من قبل البلدان النامية وفيما بينها . وينبغي لمنظمة الامم المتحدة ان توافق على اضطلاع بدورها كاداة تعزيز وتسهيل ، وأن تسعى الى تدعيم هذا الدور ، خصوصاً عن طريق هيكل برنامج الامم المتحدة الانمائي وجهوده الحفاظة .

٢ - إن المستوى القطري هو المستوى الانسب لحل مشاكل التنسيق وهو يضمن اتباع نهج متكامل إزاء التنمية . وبإمكان المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة ، إذا ما تم دعمهم بآلية تنسيق ملائمة ، خصوصاً في مرحلة التخطيط ، وإذا ما تم منحهم السلطة اللازمة - وهي التمثيل والاتصال بصورة متكافئة مع جميع منظمات الأمم المتحدة والوكالات القطاعية المعنية - أن يقطعوا شوطاً طويلاً في اتجاه مواءمة الأنشطة التنفيذية لمنظمة من أجل التنمية وزيادة تعزيز استجابتها لمتطلبات التعاون التقني المتغيرة . وتسلم اللجنة بالحاجة الى تحسين المواءمة والتنسيق بين المساعدة المقدمة من قبل المنظومة وتدفق موارد المعونة الثنائية التي تفوقها كثيراً . وينبغي للمانحين الثنائيين أن يستفيدوا من آلية التنسيق كاملة من آليات المنظمة المنشأة من قبل الأمم المتحدة على المستوى القطري وأن يزيدوا من فعالية معونتهم عن طريق اشراك واستخدام خبرة مؤسسات الأمم المتحدة مثل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في استخدام موارد المساعدة الإنمائية .

٣ - ومن التحديات التي يتبعين على العمل التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة أن يواجهها في المستقبل عملية التحضر السريعة والمشاكل الناشئة المتعلقة بادارة التجمعات الحضرية الكبيرة في العديد من البلدان النامية ، وما يكمن وراء ذلك من ضغوط أساسية متصلة بالهجرة وبالتحول الديموغرافية .

٤ - إن قضايا المستوطنات البشرية هي قضايا متعددة القطاعات بطبعتها وتشتمل على هيكل أساسية مادية واقتصادية واجتماعية . ولمشاريع تخطيط وإدارة التنمية الحضرية والإقليمية آثار متعددة القطاعات تساعد في إيجاد تفاعل وتنسيق فعاليين فيما بين الوكالات القطاعية المعنية التابعة للحكومات ، مما يساعد في تعزيز قدرة الحكومات على التنسيق . كما أن تقديم المساعدة في مجال التدريب وبناء المؤسسات هو وسيلة أساسية للمساعدة في تحسين وتعزيز القدرة التنسيقية للبلد .

٥ - وينبغي التشديد بدرجة أكبر على دور المرأة ، خصوصا في قطاع المستوطنات البشرية ، ذلك لأن المرأة هي المسؤولة أساسا عن إدارة شؤون الأسرة وهي التي تتحمل وطأة الافتقار إلى المرافق الأساسية . وعن طريق التسليم بالاحتياجات الخامسة بالمرأة ، يمكن استخدام الأنشطة التنفيذية لتدريب المرأة وتحسين الفرص المقدمة لها لكي تشارك في تنمية المستوطنات البشرية .

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦]

بحث المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، في دورته الخامسة والعشرين بعد المائة التي عقدها في أيلول / سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ ، المسائل المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية . وقد اشترك ٢٢ متحدثا في المناقشة التي دارت في لجنة البرنامج والعلاقات الخارجية حول بند جدول الأعمال المععنون "الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأمم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية" . وكانت المواضيع الرئيسية التي تناولتها المناقشة هي دور كل من الوكالات المملوكة والوكالات المنفذة ، ودور المنسقين المقيمين ، وضرورة أن تبدي الدول الأعضاء الاتساق في مواقفها في المحافل المختلفة . وفي ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ اعتمد المجلس القرار التالي بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية :

إن المجلس التنفيذي ،

١ - وقد درى الجزء الأول من الوثيقة ١٢٥ م ت ١٦ / التقرير الخامس بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث أعوام لسياسة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في

مجال الأنشطة التنفيذية لغراض التنمية (الوثيقة 41/530/A) ومع مراعاة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (986/74/E) المعتمد في الدورة الثانية لعام ١٩٨٦

- ٢ - ونظراً لأن هذا التقرير يشتمل على قدر مفيد من المعلومات الخامة بالموضوع المعالج . ولأن التحليلات التي يقدمها بشأن العديد من النقاط تشكل كلها إسهامات ثمينة في التقييم الجماعي الذي يستدعيه التحسين المطلوب باستمرار في الأنشطة التنفيذية لكافية مؤسسات المنظومة .

٣ - يؤيد تماماً المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما أعاد تأكيده
١986/٧٤ من تحمل البلدان المستفيدة وحدها مسؤولية وضع أولويات التنمية
الوطنية وأهدافها على حد سواء ومسؤولية تحديد التدابير اللازمة محلية
لتنسيق التعاون من أجل التنمية؛

٤ - يعترف بالضرورة المستمرة لتعزيز التنسيق والتكامل بين الوكالات وهيئاتها الرئاسية داخل منظومة الأمم المتحدة ، عن طريق تشاور الأطراف المعنية بشكل دائم ، وبإيجاد طرائق عملية ، لاسيما في إطار لجنة التنسيق الإدارية ، وكذلك عن طريق تحسين المعلومات المقدمة للهيئات الرئاسية للوكالات المتخصصة ؛

- ٥ - يؤكد أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل القيام بدور المنسق للأنشطة التنفيذية في إطار منظومة الأمم المتحدة ، ولكن ينبغي في الوقت نفسه استخدام الخبرات التقنية للوكالات المتخصصة استخداماً كاملاً لفائدة البلدان المعنية ؛

٦ - يؤكد من جديد دعمه للهدف المتمثل في زيادة تنسيق الاعمال التي تنهض بها منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري ، ولدور المنسق المقيم ، ولاسيما فيما يتعلق باستخدام عملية البرمجة القطرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كإطار لجميع الأنشطة ، التنفيذية وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ،

٧ - يحث على مواصلة الجهود لتحقيق اتساق أكبر مما تحقق في الماضي بين الاجراءات التنفيذية لمؤسسات منظومة الامم المتحدة التي تفطرل بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية ، وذلك في مجالات مثل صياغة المشاريع وعرضها ، والشراء أو التقييم وأنشطة المتابعة .

٨ - يؤكد كذلك الاراء التي وردت في التقرير A/41/350 فيما يتعلق بضرورة زيادة الموارد التي يتم توفيرها للتعاون متعدد الاطراف في إطار منظومة الامم المتحدة وكفالة استخدام هذه الموارد بأقصى قدر من الفعالية وتلبيتها بوجه خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا ؛

٩ - يؤكد الدعوة التي وجهها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مؤسسات منظومة الامم المتحدة كي توجه برامجها ومشاريعها وجهة من شأنها دعم التعاون التقني بين البلدان النامية ؛

١٠ - يشدد على أهمية أن تؤخذ في الاعتبار لدى إعداد مشاريع التنمية وتنفيذها المعايير الكمية والت نوعية في آن واحد . وضمان معالجة المسائل المرتبطة بالتنمية في كل مؤسسات المنظومة ، من وجهة نظر متعددة ومترادفة التخصصات .

جمعية الصحة العالمية

[١٩] حزيران/يونيه ١٩٨٦

١ - في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٦ ، اعتمدت جمعية الصحة العالمية في دورتها التاسعة والثلاثين القرار ٧-٣٩ بشأن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية .

٢ - وقد عرض قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٠ على جمعية الصحة العالمية في دورتها التاسعة والثلاثين ، وذلك في الوثيقة A39/25 . ودارت في جمعية الصحة العالمية مناقشة طويلة حول المسائل الواردة في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٠ في إطار تقييم فعالية الاستراتيجيات الصحية الوطنية من أجل توفير الصحة للجميع والسياسات الصحية الوطنية التي وضعت على أساس الاستراتيجيات الصحية التي كانت قد اعتمدتها جميعة الصحة العالمية . وقد قامت ١٤٦ دولة من الدول الاعضاء البالغ عددها

.../...

١٩٦٨

١٦٦ دولة بهذا التقييم الذي تستردد به في زيادة التنمية الصحية ببلدانها بهدف توفير الصحة للجميع .

٣ - وقد أظهر التقرير نفسه بوضوح ، وكذلك المناقشة التي أعقبته حول تقييم استراتيجية توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، كيف تترجم السياسات الصحية الى انشطة تنفيذية ، وأوضحا المجالات التي تحقق فيها النجاح بالنسبة لإنجاز البرامج والمسائل الأخرى المذكورة في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٠ . كذلك كشف هذا التقييم عن مجالات القصور في فعالية البرامج .

٤ - وقد حثت جمعية الصحة العالمية الدول الاعضاء ، في قرارها ٧-٣٩ ، على أن تواصل بعزم الاجراءات التي تستهدف تعزيز ادارة نظمها الصحية والهيكل الامامي لهذه النظم القائمة على أساس الرعاية الصحية الاولية ، مع التأكيد بوجه خاص على تنمية النظم الصحية في الوحدات الادارية المحلية . وقد اعتبر هذا التقييم للامميات الوطنية وسيلة فعالة لتحديد المسائل والمجالات الحرجية التي تتطلب اتخاذ اجراءات من جانب الدول الاعضاء ومنظمة الصحة العالمية ولتوجيه ما تقدمه هذه المنظمة من تعاون في سبيل التنمية الصحية ، كما اعتبر ، على وجه الخصوص أساساً تبني عليه المنظمة استجابتها لاحتياجات الدول الاعضاء .

المنظمة البحرية الدولية

[١١ تموز/يوليه ١٩٨٦]

١ - استجابة لدعوة الجمعية العامة ، قدم الامين العام للمنظمة البحرية الدولية الى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي معلومات مفصلة عن برنامج التعاون التقني للمنظمة البحرية الدولية ، وذلك بموافقة مجلس المنظمة في دورتها السادسة والخمسين التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وفيما يلي موجز للمعلومات المقدمة ، وهي معلومات يمكن الاطلاع عليها .

٢ - نظراً للاهمية المعلقة على التنمية البحرية لكثير من البلدان النامية في مختلف أنحاء العالم ورغبة هذه البلدان في اعتماد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية والتوصيات التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية ، فقد وجهت امانة المنظمة عناية خاصة الى هذا البرنامج بطريقة عملية شاملة في حدود الموارد المتاحة .

٣ - ولما كانت المنظمة البحرية الدولية ، وهي وكالة متخصصة مفيرة ، لا تختص في ميزانيتها اعتمادات محددة لبرنامجها للتعاون التقني ، فإن هذا البرنامج يدعم ماليا بموارد توفرها هيئات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة السويدية للتنمية الدولية وحكومة النرويج وحكومة السويد . وقد كان لهذا الدعم أثر حاسم في نجاح البرنامج .

٤ - ويشمل برنامج التعاون التقني للمنظمة البحرية الدولية :

- (ا) الاشتراك ، كوكالة منفذة أو كوكالة مشاركة ، في مشاريع التعاون التقني ؛
- (ب) برنامجا للزمالت ؛
- (ج) خدمات استشارية يقدمها المستشارون/الخبراء الاستشاريون الأقاليميون والإقليميون ؛
- (د) تنظيم ورعاية الدورات الدراسية ، والحلقات الدراسية ، وحلقات العمل ، الخ ، وقد كانت دورة البرنامج هي افتتاح الجامعة البحرية العالمية في عام ١٩٨٣ .

المندوب الدولي للتنمية الزراعية

[٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦]

استجابة لقرار الجمعية العامة ٢١١/٤٠ ، أعد المندوب الدولي للتنمية الزراعية دراسة شاملة لدوره في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية عنوانها : "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية : منهج المندوب الدولي للتنمية الزراعية" . وقد قدمت هذه الدراسة إلى المجلس التنفيذي للمندوب للنظر فيها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وهي متاحة الآن في شكل وثيقة يمكن الحصول عليها من مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ومن مكتب الاتصال التابع للمندوب في نيويورك . وتتعرض

الوثيقة ، بعد وصفها لعمليات المندوب ، لدراسة مسألة تعبئة الموارد الإضافية من أجل التوسيع في هذه العمليات ، وتحليل التنسيق مع الوكالات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها . كذلك تتناول بعض أجزاء الوثيقة مسألة التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية ومشاكل الرصد والتقييم . ويبحث الجزء الأخير احتمالات التمويل بالنسبة لعمليات المندوب في المديين المتوسط والطويل .

- - - -